

طلاب جامعة دودوما (أودوم) على مفترق طرق (مترجم)



الخبر:

ذكرت وسائل الإعلام في تنزانيا أنه تم طرد ما يقرب من ٨٠٠٠ طالب يتبعون دبلوماً خاصاً في تربية العلوم في جامعة دودوما (أودوم). وكان سبب الأزمة هو مطالبة المحاضرين بأجر إضافي لتدريس طلاب الدبلوم. وعارضت الحكومة هذه المطالب ووصفتها بغير الواقعية. واعترف وزير التربية والعلوم والتكنولوجيا والتدريب المهني الأستاذ جويس نداليتشاكو أنهم حاولوا بجدية حل هذه القضية ولكن من دون جدوى.

التعليق:

في حالة من الصدمة، بعد فشل الحكومة في حل المشكلة، وبدلاً من حلها تقرر طرد الطلاب الأبرياء بطريقة غير إنسانية وقاسية عن طريق الطلب منهم مغادرة الحرم الجامعي في غضون ٢٤ ساعة. وقيل إن بعض الطلاب أجبروا على النوم في محطات الحافلات، والبعض الآخر من الذين تقطعت بهم السبل مكثوا في الشوارع حيث لم يكن لديهم أي طعام أو أجرة ليتمكنوا من العودة إلى ديارهم في المناطق النائية. هذه القضية أدت إلى ضجة داخل البرلمان، حيث سعى نواب المعارضة إلى تأجيل جميع الأنشطة لمناقشة هذه المسألة، ووصفوا القضية بأنها عاجلة وقضية مصلحة عامة. استبعد نائب رئيس البرلمان بدون أي تردد إمكانية مناقشة هذه القضية. ورداً على ذلك احتج نواب المعارضة على الحكم مما أدى إلى عقاب بعضهم وطردهم من الغرفة.

النزاعات التعليمية بما في ذلك الإضرابات في الجامعات لديها تاريخ طويل في تنزانيا وفي كل مكان في العالم. في عام ١٩٦٦ كان هناك إضراب كبير في جامعة دار السلام (UDSM). زعيم الإضراب كان صمويل ستة، والذي خدم لاحقاً كوزير في عدة وزارات وأصبح رئيساً للبرلمان في جمهورية تنزانيا المتحدة.

تقريباً كل مرحلة من مراحل القيادة في تنزانيا واجهت إضرابات ونزاعات لا تنتهي في الجامعات، فعلى سبيل المثال لا الحصر من عام ١٩٨٩ إلى ٢٠١١. المطالب الأساسية المنبثقة من الإضرابات سواء

من المعلمين أو من الطلاب هي بسبب فشل الحكومة في الوفاء في مستحقاتهم وحرمانهم بعض الحقوق الأساسية.

الإضرابات والنزاعات في المؤسسات التعليمية الأخرى تحدث احتجاجًا على الظلم والقمع الذي ترتكبه الدولة. على سبيل المثال في عام ١٩٧٠ ذهب ما يقدر ب ٤ مليون طالب في الولايات المتحدة في إضراب احتجاجًا على الغزو الأمريكي لكومبوديا.

في ظل النظام الديمقراطي، هذا النوع من الخلافات لا مفر منه حيث إن الحكومات الديمقراطية لا تولي اهتمامًا يذكر لموظفي القطاع العام، وفي معظم الحالات تميل إلى التعامل معهم بطريقة قمعية وكأنهم عبيد وليسوا موظفين. ناهيك عن نظرية المنفعة من وجهة نظر الرأسماليين، التي تطوق جميع الأطراف سواء أكانوا المعلمين أو الطلاب أو الحكومات. وهذا يؤدي إلى جعل المنازعات نقاطاً ساخنة بطريقة متكررة. من ناحية أخرى يحصل السياسيون على مكافآت أفضل وعلى امتنان الغير. بينما يُترك المعلمون وغيرهم من الموظفين العموميين على الأجهزة الطرفية. وعلاوةً على ذلك، ترى الرأسمالية التعليم كسلعة وليس حقاً أساسياً لجميع الرعية.

جاء الإسلام لحل النزاعات في مجال التعليم منذ أكثر من ألف سنة. في وقت خلافة هارون الرشيد كان المهنيون الذين كانوا يعملون في جامعة بيت الحكمة يتقاضون رواتب جيدة ويعطون حظاً وافراً من الرعاية مما جعلهم يعملون بفعالية وبأعلى مستوى قياسي. جلبت ثمار عملهم العديد من الابتكارات والتطورات الرئيسية في مجال العلوم والتكنولوجيا. ويمكننا القول بأنهم وضعوا الأساس للتكنولوجيا اليوم.

وبالإضافة إلى ذلك، جامعة القرويين في المغرب أفادت الكثير للعالم الإسلامي وكذلك الغرب. بنيت الجامعة في ٨٥٩م من قبل امرأة تدعى فاطمة الفهري، تم تدريس مواد مختلفة مثل القرآن والفقه الإسلامي واللغة والطب والرياضيات والجغرافيا الخ. الإدارة السليمة إلى جانب الرعاية عالية المستوى للمعلمين التي بلغت الجامعة جعلتها توفر أعلى مستويات التعليم الجيد لدرجة أن الطلاب من الأقاليم توزعوا إلى مجموعة واسعة من المجالات. الرجل الذي أصبح فيما بعد قائداً للكنيسة الكاثوليكية، البابا سيلفستر الثاني درس وتخرج هناك. وهو الذي وزع الأرقام العربية في أوروبا، بما في ذلك جعله الرقم "صفر" معروفاً بعد أن غفل عنه الناس في أوروبا، أعلنت منظمة اليونسكو بأنها الأكاديمية الأولى التي منحت درجات.

عند إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة فإنه سيتم ترسيخ نموذج حجر الأساس للبشرية في معالجة قضية التعليم وأي قضية أخرى بعدالتها وقوانينها الفعالة من خالق كل المخلوقات.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

رمضان سعيد نجيرا

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا